I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها كل من مدفوعات (أ) الرواتب والأجور وملحقاتها (66 في المائة من إجمالي تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال العام 2015)، (ب) معاشات التقاعد (24 في المائة)، (ج) تحويلات إلى مؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب (6 في المائة)، إضافةً إلى (د) تعويضات نهاية الخدمة (4 في المائة).

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 353 مليار ليرة (5 في المائة) وذلك من 6,727 مليار ليرة خلال العام 2014 إلى 7,080 مليار ليرة خلال العام 2015، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في (أ) مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 168 مليار ليرة (4 في المائة)، (ب) معاشات التقاعد بقيمة 77 مليار ليرة (5 في المائة)، (ج) تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 55 مليار ليرة (23 في المائة)، و(د) التحويلات إلى مؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 53 مليار ليرة (16 في المائة).

خلال فترة 2011–2015، شكلت المخصصات والرواتب والاجور متوسط نسبة 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلةً خلال العام 2012 النسبة الأعلى البالغة 10.1 في المائة بشكل أساسي نتيجة تسديد زيادة غلاء المعيشة[1] والفروقات الاستثنائية[2]. وقد بلغ متوسط نمو المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 6.9 في المائة خلال الفترة 2011–2015، مع نسبة إرتفاع في هذه المدفوعات وصلت إلى 22 في المائة خلال العام 2012 *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير المخصصات والرواتب وملحقاتها– كانون الأول 2014)*.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الأعوام 2011–2015

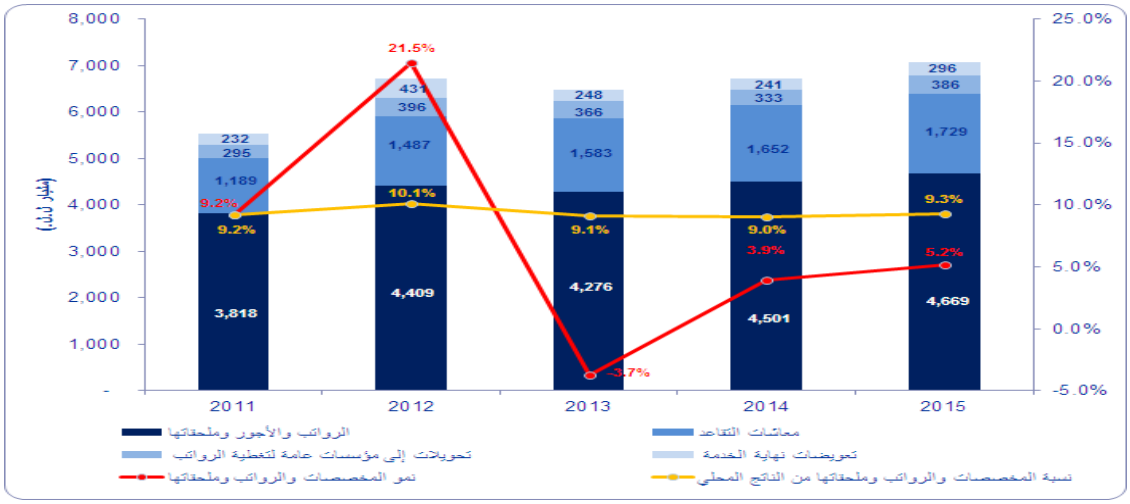

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: إن أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعتمدة لما قبل عام 2014 هي تلك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ضمن تقرير الحسابات القومية اللبنانية 2004–2013. أما أرقام عامي 2014 و2015 فقد تم احتسابها من خلال تطبيق نسبة النمو الحقيقي والمخفض الصادرين عن صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي– نيسان 2016 على أرقام الناتج المحلي لعام 2013 الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي.

[1] تتضمن مدفوعات غلاء المعيشة كل من الزيادة الشهرية عن أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني وكانون الأول 2012، إضافةً إلى جزء من الفروقات العائدة إلى فترة شباط- آب 2012. تمت كل هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 8851 تاريخ 7 أيلول 2012.

[2] تتضمن مدفوعات الفروقات كل من الدرجات الاستثنائية المخصصة للجهاز التربوي بموجب القوانين رقم 159 تاريخ 6 آب 2010 و102 تاريخ 6 آذار 2010، إضافة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة للأعوام 1996-1998 لصالح الجهازين المدني والعسكري.

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت ارتفاعًا من 56 في المائة[4] خلال العام 2014 إلى 67 في المائة خلال العام 2015. إضافةً إلى الزيادة في توظيف الأفراد العسكريين، يعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية التي انخفضت بنسبة 11 في المائة بين العامين 2014 و2015[5]. في المتوسط، بلغت نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها 58 في المائة من النفقات الجارية الأولية خلال فترة 2011–2015.

أما نسبةً إلى إجمالي النفقات، فقد ارتفعت نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها إلى 35 في المائة مقارنةً مع نسبة 32 في المائة خلال العام 2014. كذلك، تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات جزئياً إلى انخفاض مجموع الانفاق بنسبة 3 في المائة بين عامي 2014 و2015. إن متوسط حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات بلغ 33 في المائة خلال فترة 2011–2015.

الرسم البياني 2: نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية واجمالي النفقات في العام 2015

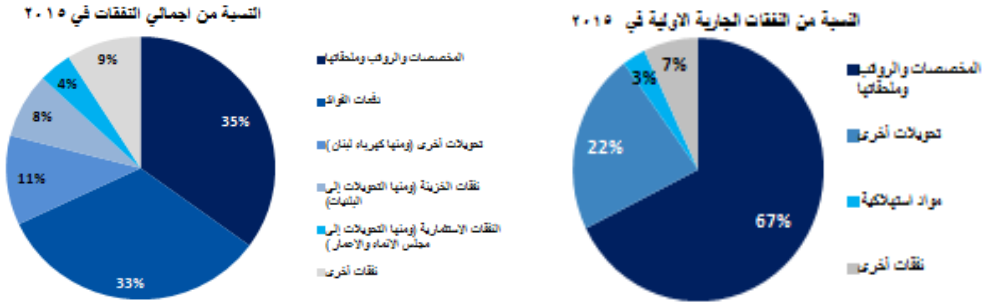

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة.

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

سجل إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور الأساسية (73 في المائة من إجمالي الرواتب والاجور وملحقاتها خلال العام 2015)، المنافع الوظيفية (5 في المائة)، التقديمات الاجتماعية (14 في المائة)، ومدفوعات أخرى (8 في المائة)، ارتفاعاً بقيمة 168 مليار ليرة (4 في المائة)، وذلك من 4,501 مليار ليرة خلال العام 2014 إلى 4,669 مليار ليرة خلال العام 2015. إن السبب وراء هذا الإرتفاع يكمن في (أ) إرتفاع بقيمة 126 مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية نظراً للزيادة بقيمة 86 مليار ليرة في المدفوعات لصالح السلك العسكري، (ب) وزيادة بقيمة 89 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية العائدة للجهاز العسكري. قابل هذه الزيادات إنخفاض بقيمة 53 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة 31 في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال العام 2014، وارتفعت إلى 35 في المائة خلال العام 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

---

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[4] قد يختلف هذا الرقم عن الرقم المنشور ضمن تقرير المخصصات والرواتب والأجور العائد لشهر كانون الأول 2014، بسبب استبعاد التسويات المحاسبية من حساب النفقات الجارية الأولية في عام 2014 وأخذه بعين الاعتبار خلال عام 2015.

[5] يعود انخفاض النفقات الجارية الأولية بشكل أساسي إلى التراجع الكبير في التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني- كانون الأول 2014 وكانون الثاني- كانون الأول 2015

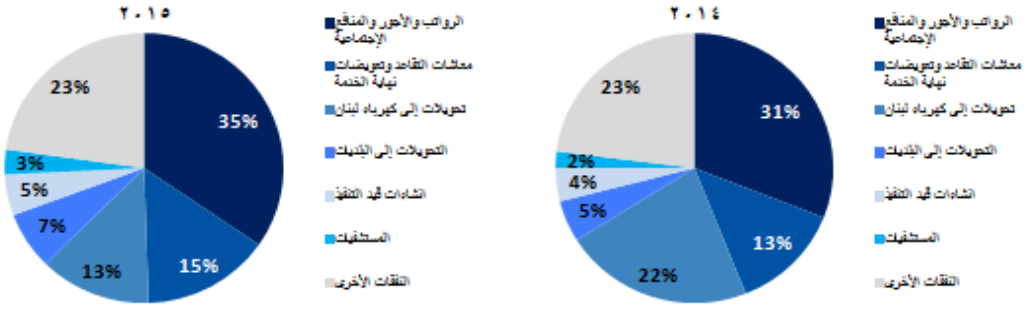

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية إضافة إلى رديات الضريبة على القيمة المضافة.

جدول 1: مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني- كانون الأول من العامين 2014 و2015

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		المجموع /7	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الجهاز العسكري	**2,079**	**2,165**	**83**	**84**	**557**	**646**	**3**	**3**	**2,721**	**2,898**
الجيش	1,322	1,385	51	53	327	437	1	1	1,700	1,876
قوى الأمن الداخلي	583	593	25	26	179	151	1	1	787	769
قوى الأمن العام	137	148	3	4	38	45	1	1	179	198
قوى أمن الدولة	37	39	4	1	14	14	0	0	54	55
الجهاز التربوي	**874**	**906**	**65**	**69**	**0**	**0**	**24**	**23**	**962**	**997**
الجهاز المدني 1/	**339**	**348**	**67**	**67**	**5**	**5**	**42**	**47**	**454**	**466**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**323**	**270**	**323**	**270**
الجمارك 3/									**38**	**37**
إجمالي الإنفاق	**3,292**	**3,418**	**215**	**220**	**562**	**651**	**392**	**342**	**4,501**	**4,669**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) يتضمن هذا البند انفاق غير مبوب، وقد بلغ 3 مليار ليرة خلال العام 2014.

A.II *الرواتب والأجور الأساسية*

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 3,418 مليار ليرة خلال عام 2015 مقارنةً مع مبلغ 3,292 مليار ليرة المدفوع خلال العام 2014، أي بارتفاع قدره 126 مليار ليرة (4 في المائة). وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع الرواتب الأساسية لكل من السلك العسكري، التربوي والمدني بقيمة 86 مليار ليرة (4 في المائة)، 32 مليار ليرة (4 في المائة) و9 مليار ليرة (3 في المائة) على التوالي.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

يأتي الارتفاع السنوي البالغ 4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة زيادة المدفوعات لصالح العناصر الدائمين في كل من الجيش (+62 مليار ليرة)، قوى الأمن العام (+13 مليار ليرة)، وقوى الأمن الداخلي (+7 مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+4 مليار ليرة)، والعائدة بدورها إلى تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين[6]. علاوة على ذلك، ارتفعت الرواتب والاجور الأساسية للمتعاقدين والمتمرنين بقيمة 3 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات إنخفاض بقيمة 4 مليار ليرة في تعويضات الملابس، وإنخفاض بقيمة 2 مليار ليرة في تعويضات النقل.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

ارتفعت الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 32 مليار ليرة في العام 2015 مقارنةً مع العام 2014. نتج هذا الإرتفاع بنسبة 4 في المائة عن الزيادة في دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 28 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع عدد الأساتذة ضمن هذه الفئة خلال فترة كانون الثاني– كانون الأول 2015 مقارنةً مع فترة كانون الثاني–كانون الأول 2014. علاوة على ذلك، إرتفعت رواتب وأجور الأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي ورواتب أساتذة التعليم الإبتدائي بقيمة 21 مليار ليرة و14 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 25 مليار ليرة في رواتب الأساتذة المتمرنين في التعليم الإبتدائي والثانوي وانخفاض بقيمة 14 مليار ليرة في رواتب أساتذة التعليم الثانوي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 9 مليار ليرة خلال العام 2015 مقارنةً بالعام 2014. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والاجور للجهاز المدني، وقد بلغت 21 في المائة خلال العام 2015. وتلتها وزارة العدل مع نسبة 18 في المائة ومجلس النواب الذي شكل نسبة 10 في المائة من إجمالي رواتب وأجور الجهاز المدني *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

بالتحديد، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين زيادة بقيمة 8 مليار ليرة نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائد بدوره إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة. علاوة على ذلك، إرتفعت رواتب وأجور موظفي المحاكم في وزارة العدل بقيمة 1 مليار ليرة.

---

[6] وفقًا لمرسوم 3634 تاريخ 2010/3/20، مرسوم رقم 3127 تاريخ 2010/1/30، ومرسوم رقم 4057 تاريخ 2010/5/20، بالإضافة إلى القرارات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي: قرار رقم 48 تاريخ 2015/2/2، قرار رقم 348 تاريخ 2015/5/2، قرار رقم 349 تاريخ 2015/5/2، قرار رقم 380 تاريخ 2015/5/9، قرار رقم 595 تاريخ 2015/6/24، قرار رقم 625 تاريخ 2015/7/20، قرار رقم 656 تاريخ 2015/8/3 وقرار رقم 1070 تاريخ 2015/11/19؛ وقد تم دفع فروقات إلى الموظفين المعينين حديثاً كتعويض عن التأخير في عملية التوظيف.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني–كانون الأول من العامين 2014 و2015

(مليون ليرة)	ك2- ك1 2014	ك2- ك1 2015	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني عام 2015
وزارة الخارجية والمغتربين	66,404	74,766	21%
وزارة العدل	62,569	63,647	18%
مجلس النواب	32,824	33,286	10%
رئاسة مجلس الوزراء	29,715	29,724	9%
وزارة المالية	28,808	29,528	8%
وزارة الصحة العامة	21,079	20,607	6%
وزارة الاشغال والنقل	17,340	17,070	5%
وزارة الزراعة	14,118	15,291	4%
وزارة الدفاع	10,772	10,631	3%
وزارة الداخلية	10,331	9,896	3%
اخرى	45,285	43,361	12%
المجموع	**339,246**	**347,809**	100%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II المنافع الوظيفية

ارتفعت التقديمات الوظيفية، والتي تشكل نسبة 5 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، بقيمة 5 مليار ليرة (2 في المائة) في العام 2015، نتيجة الزيادة بقيمة 4 مليار ليرة في التقديمات الوظيفية لصالح الجهاز التربوي وبقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات الوظيفية لصالح الجيش. قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة 2 مليار ليرة في المنافع الوظيفية لصالح قوى أمن الدولة.

C.II التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 89 مليار ليرة (16 في المائة) لتصل إلى 651 مليار ليرة في العام 2015، عاكسةً الارتفاع في التقديمات لصالح السلك العسكري. يعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في الدفعات لصالح الجيش بقيمة 110 مليار ليرة، والتي قابلها انخفاض في التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 28 مليار ليرة. ارتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام وقوى أمن الدولة بقيمة 7 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي.

وبالتفصيل، جاءت الزيادة في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الارتفاع في (أ) تقديمات الاستشفاء بقيمة 74 مليار ليرة، (ب) منح التعليم بقيمة 24 مليار ليرة، إضافةً إلى (ج) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 14 مليار ليرة. في المقابل، شهدت تقديمات الزواج تراجعاً بقيمة 3 مليار ليرة.

انخفضت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 28 مليار ليرة خلال العام 2015، بشكل أساسي نتيجة الانخفاض في تقديمات الاستشفاء بقيمة 28 مليار ليرة. انخفضت كل من تقديمات الطبابة والتقديمات الاجتماعية بقيمة 7 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي. قابل ذلك زيادة في منح التعليم بقيمة 11 مليار ليرة، وزيادة بقيمة 3 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة.

أخيراً، ارتفعت التقديمات المخصصة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7 مليار ليرة نتيجة الزيادة في كل من منح التعليم ونفقات الاستشفاء بقيمة 4 مليار ليرة خلال العام 2015.

II.D. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

انخفضت اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 53 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2015 لتصل إلى 270 مليار ليرة وذلك نتيجة الإختلاف في توقيت الدفعات.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE